«عمل كل ما يمكنهم للدفاع عن النفس» و«لمنع القتلة من تنفيذ مهماتهم، والحؤول دون خروج المجرمين سالمين معافين، اذا ما نجحوا في تنفيذ أي عمل»، حسب تعبيره. وقال شامير، ايضاً: «لنا أمر مع الذين يأتون للقتل. يجب عمل كل ما هو ممكن لمواجهة هذه الحالة» (**الاتحاد**، ٨/٥/١٩٨٩). أمّا الموقف الثاني، فاعلنه ناطق بلسان قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي الى الصحافيين، اكد فيه أنه لن يسمح للغزّيين بدخول اسرائيل. و«على العمال الغزّيين العودة الى بيوتهم». واعتبر مصدر اسرائيلي مطلع هذا القرار رسالة الى سكان قطاع غزة كي «يعرفوا أننا [الاسرائيليين] وليس بعض البيانات [الصادرة عن القيادة الموحّدة] من يقرر متى وكيف تسير الأمور؟» (**جيروزاليم بوست**، ١٦/٥/١٩٨٩). لكن هذا التوجّه، من منظار اسرائيلي آخر، قد يؤدي الى نتائج معاكسة. اذ يعتقد اسرائيليون بأن من شأن الضغط الاسرائيلي المتزايد بهدف قمع الانتفاضة أن يؤدي الى زيادة وتنمية الاستعداد لنضال فلسطيني أشد عنفاً. وقالت هذه الاوساط انه «حتى وان انطفأت جذوة الانتفاضة، أو توقفت، فسوف يظهر مكانها ارهاب، وتستخدم العيارات النارية، وربما باشكال وأبعاد تختلف عمّا عرفناه حتى اليوم؛ وان ثمة دلائل عملية على الارض تشير الى تحول في هذا الاتجاه من جانب الاصوليين المسلمين» (د. موشي شيمش، «الانجاز المهم لـ م.ت.ف.»، **الملف**، نيقوسيا، المجلد السادس، العدد ٢/٦٢، أيار ـ مايو ١٩٨٩، ص ١٣٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٨٩).

أمّا الفلسطينيون، فقد ردّوا على الضغوطات الاسرائيلية الجديدة بتصعيد الانتفاضة، واستخدموا السلاح، مجدّداً، ضد دوريات الجيش الاسرائيلي، حيث وقع صدام مسلّح بين فلسطينيين مسلحين ودورية عسكرية في بيت اولا، قرب الخليل، بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩، اسفرت عن مقتل جندي وجرح سبعة آخرين (**الدستور**، عمّان، ٢٠/٥/١٩٨٩). وقالت أوساط فلسطينية انه وبينما تصرّم.ت.ف. على ان الموقف الفلسطيني من استخدام السلاح، خلال الانتفاضة، ما زال على حاله ولم يتغير، وهو رفض هذا الاسلوب، راهناً على الاقل، فانه من الصعب الحفاظ على استمرارية هذا الموقف؛ اذ سيكون من الصعب على العناصر الفلسطينية، في المناطق المحتلة، تنفيذ دعوة القيادة الموحدة (اشارة الى البيان ٤٠) بدون استخدام السلاح. ويظهر من رد فعل سكان قطاع غزة والبلاغات الاخيرة لقيادة الانتفاضة رغبة واضحة لدى قطاع فلسطيني معيّن في الرد على التحدي الاسرائيلي، ومواجهته، وعدم ادارة الظهر له. فاذا ما واصل الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، تحديهما المتبادل، فان صيفاً آخر حاراً سوف يحل في فلسطين (داود كتّاب، «استخدام العصا الغليظة»، **ميدل ايست انترناشيونال**، العدد ٣٥١، ٢٦/٥/١٩٨٩). وعزّز رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، مثل هذا الانطباع، وتوقّع ان تشهد الاراضي المحتلة عنفا متصاعداً مع استخدام للاسلحة النارية، في حال عدم حصول الفلسطينيين على ضمانات تخص استقلالهم الذاتي. وقال الحسيني، انه، في ظل غياب الضمانات، «لن يكون من السهل ضبط السكان [الفلسطينيين] الذين سوف يعمد بعضهم الى استخدام السلاح» (**الحياة**، لندن، ٣٠/٥/١٩٨٩). وعارض د. سري نسيبة هذا الرأي جزئياً؛ فهو يعتقد بأن الانتفاضة سوف تحافظ على طابعها الحالي، ونهجها المدني، كشكل رئيس لنضالها، غير أنه لا يستبعد وقوع اعمال عنيفة يعتبرها فردية وغير منظّمة (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

عبور الخط الأخضر

في ظل هذه المناخات، امتد الحديث الاسرائيلي عن عمليات مسلّحة في الضفة والقطاع الى التحدث عن مخاوف تنامي العمل الفلسطيني المسلّح داخل اسرائيل، أي ما وراء «الخط الاخضر» ضمن حدود العام ١٩٤٨. وقد شنّت وسائل الاعلام الاسرائيلية، في الآونة الأخيرة، حملة مركّزة حول هذا الموضوع تحت عنوان «عبور الانتفاضة الفلسطينية الخط الأخضر». وتناولت الحملة الاسرائيلية، الى جانب التحدث عن اعمال مسلّحة وعنيفة، متابعة بعض الظواهر والتحوّلات السياسية ذات العلاقة بهذه الاعمال، أو ما كان انعكاساً مباشراً للانتفاضة في الضفة والقطاع، او جاء كأحد مؤثراتها بين السكان العرب داخل اسرائيل. فقد حذّر وزير الشرطة